

قرار :

مادة ١ - يصرح للسيد المهندس أحمد زكي محمد بالجمع بين معاشه ومرتبه من هيئة قناة السويس وقدره ١٥٩٠ جنيهًا سنويًا وذلك عن المدة من ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٧ إلى أول أكتوبر سنة ١٩٦٠.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما
صدر برأسه الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٦ يناير سنة ١٩٦٤)
حال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية المتحدة

رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢،

وعلل القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام قانون موظفي

دولة،

وعلل موافقة مجلس الرياسة،

قرار :

مادة ١ - تمدد خدمة السيد المهندس إسكندر عبد السيد المقتنى العام لمشروعات رى الوجه البحري لمدة سنة من ٨ يونيو سنة ١٩٦٣.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برأسه الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٦ يناير سنة ١٩٦٤).

حال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية المتحدة

رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٤

بيان التصریح للسيد المهندس أحمد زکی محمد
باب الجمع بين المعاش والمكافأة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢.

وعلل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن جواز الجمع بين مرتب

ـ طبقة العامة والمعاش المستحق قبل التعيين فيها،

وعلل موافقة مجلس الرياسة،

قرار :

مادة ١ - يصرح للمادة : كلمنت سيوارتس سبنس، سيد مسلم محمد،
حسن مصطفى كامل ، بال الجمع بين المرتب الذي يتلقاه كل منهم
من شركة الطيران العربية المتحدة وجزء من المعاش بحيث يصل الجموع
إلى ١٠٠ جنيه شهرياً على أن يستقطع من الجزء المنصرف من المعاش ما قد
يمنع الوظف من ملاوات وترقيات مستقبلة وذلك لمدة ستين اعتباراً
من ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برأسه الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٦ يناير سنة ١٩٦٤)

حال عبد الناصر

قرار :

مادة ١ - يصرح للسيد المهندس أحمد زكي محمد بالجمع بين معاشه ومرتبه من هيئة قناة السويس وقدره ١٥٩٠ جنيهًا سنويًا وذلك عن المدة من ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٧ إلى أول أكتوبر سنة ١٩٦٠.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما
صدر برأسه الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٦ يناير سنة ١٩٦٤)
حال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية المتحدة

رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢،

وعلل القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام قانون موظفي

دولة،

وعلل موافقة مجلس الرياسة،